

الشاهد الشعريّ في كتاب دلائل الإعجاز

د . محمد طاهر الحمصي

احتلّ الشعر مكانةً رفيعةً عند إمام البلاغيين عبد القاهر الجرجانيّ (- ٤٧١ هـ) صاحب كتاب دلائل الإعجاز، فقد كان يرى أنّ الناس محتاجون إليه في صلاح دينهم ودنياهم، وكان يرى معرفته شرطاً لازماً لمعرفة إعجاز القرآن الكريم الذي جاء على حدّ من الفصاحة تقصّر دونه بلاغة البشر. «وكان محالاً أن يعرف كونه كذلك إلاّ من عرف الشعر الذي هو ديوان العرب وعنوان الأدب»^(١).

وسأتناول في هذه المقالة موقف عبد القاهر من الشعر عامةً وموقفه من روايته وحفظه خاصّةً، ثمّ أعرض لجملة من الأمور المتصلة بالاستشهاد الشعريّ في كتاب دلائل الإعجاز وهي: الاتساع في الاستشهاد، ومنهج عبد القاهر في توظيف الشاهد، وتباين مواقع الشواهد من نفس عبد القاهر . وآمل أن يقع عملي هذا موقعاً حسناً من نفوس المهتمّين بدراسة عبد القاهر، وأن يجد فيه المشتغلون بالبلاغة ما يقربهم إلى كتاب دلائل الإعجاز زلفى ..

(١) دلائل الإعجاز / ٨ . تحقيق محمود محمد شاكر . مكتبة الخانجي - القاهرة . وهي الطبعة

المعتمدة في هذا البحث .

آ - دفاع عبد القاهر عن الشعر :

انبرى عبد القاهر في خطبة الكتاب للدفاع عن الشعر والردّ على مَنْ ذمّه، وراح يفنّد حجج من يزري بالشعر وأهله. فالشعر في رأيه «مجنّى ثمر العقول والألباب، ومجتمع فرق الآداب، والذي قيّد على الناس المعاني الشريفة، وأفادهم الفوائد الجليلة، وترسّل بين الماضي والغابر، ينقل مكارم الأخلاق إلى الولد عن الوالد، ويؤدّي ودائع الشرف عن الغائب إلى الشاهد، حتى ترى به آثار الماضين مخلّدة في الباقين، وعقول الأولين مردودة في الآخرين....» (١).

واستظهر لرأيه بقوله عليه السلام: «إنّ من الشعر لحكماً وإنّ من البيان لسحراً» (٢) وقوله ﷺ لحسان: «قل وروح القدس معك» (٣). وساق أمثلةً عديدةً لاستنشاده عليه السلام الشعر ولا رتياحه له وإصغائه إليه (٤).

وكأنني بعبد القاهر أريد من هذه المقدمة التي استغرقت صفحاتٍ عدّة أن يُعلم القارئ منذ البداية أنه سيعوّل على الشعر تعويلاً كبيراً في كتابه، لأنّ الشعر مجلّى البلاغة ومعرض الفصاحة و «مجتمع فرق الآداب»، وأنّ مَنْ راضٍ نفسه على تلمّس أوجه البلاغة في الشعر ومرنٌ على كشف أسرارها واستنباط قوانينها كان جديراً بتحسّس بلاغة القرآن الكريم وفهم مقاصده وإدراك وجوه إعجازه. فالصادُّ عن معرفة الشعر وبلاغته صادٌّ عن تعرّف حجة الله تعالى، ومثله «مثلٌ من يتصدّى للناس فيمنعهم من أن يحفظوا كتاب الله تعالى ويقوموا به، ويتلوه ويقرؤوه، ويصنع في الجملة صنيعاً يؤدّي

(١) دلائل الإعجاز / ١٥ .

(٢) مسند الإمام أحمد ١ / ٢٦٩ .

(٣) مسند الإمام أحمد ٦ / ٧٢ .

(٤) الدلائل / ١٧ - ٢٣ .

إلى أن يقلَّ حفاظه والقائمون به والمقرئون له، ذاك لأننا لم نتعبد بتلاوته وحفظه والقيام بأداء لفظه على النحو الذي أنزل عليه، وحراسته من أن يُغيَّر ويبدل إلا لتكون الحجة به قائمة على وجه الدهر تُعرف في كلِّ زمان، ويتوصَّل إليها في كلِّ أوان^(١) .

ولم ينس عبد القاهر أن يردَّ على من زهد في رواية الشعر وحفظه والاشتغال بتتبعه وتحليله، فأفرد لذلك الفصل الأول من الكتاب، فحدد أولاً الأسباب التي يتذرَّع بها أولئك الزاهدون في الشعر، ووجدها لاتعدو ثلاثة أسباب :

١ - ما يوجد في الشعر من هزل وسخف وهجاء وسبٍّ وكذب وباطل .

٢ - كونه موزوناً مقفياً .

٣ - كون أحوال الشعراء غير جميلة في الأكثر .

ثمَّ راح يفتد هذه الأسباب واحداً واحداً، فرأى أن ما في الشعر من هزلٍ وسخفٍ وكذبٍ وباطلٍ شيءٌ لا يخلو منه فنٌّ من فنون الكلام، سواءً أكان شعراً أم نثراً، ولو جُمع ما قيل من جنس الهزل والسخف نثراً في عصرٍ واحدٍ لأربى على جميع ما قاله الشعراء نظماً في الأزمان الكثيرة. فمن عاب رواية الشعر لهذا السبب لزمه أن يعيب رواية الكلام كله وأن يفضل لديه الخرسُ على النطق والعيبُ على البيان. ثمَّ إنَّ راوي الشعر حاكٍ وليس على الحاكي عيب، ولا عليه تبعة، وقد حكى الله تعالى كلام الكفار واستشهد العلماء لغريب القرآن وإعرابه بالأبيات فيها الفحش وذكرُ الفعل القبيح، فلم

(١) الدلائل / ٩ .

يكن ذلك بمستهجن ولا مستنكر (١) .

ورأى أن كراهة الشعر لكراهة الوزن فيه لأنه سبيل إلى الغناء واللهم تستند إلى سببٍ ضعيف، فليس كلُّ مافي الشعر وزناً وقافية، بل إنَّ هناك لفظاً جزلاً وقولاً فصلاً ومنطقاً حسناً وكلاماً بيناً وتمثيلاً واستعارةً وتلويحاً وإشارةً وصنعةً تشرف الخسيس، وتفخّم الضئيل، وترفع النازل، وتنوّه بالخامل. فلا يصح أن تترك رواية الشعر من أجل الوزن وفيه ما هو أهم من الوزن. وإن كان الله سبحانه قد نزه رسوله عليه السلام عن الشعر الموزون، فليس ذلك بتنزيه كراهية، بل سبيل الوزن في منعه عليه السلام إياه سبيل الخطّ حين جعل عليه السلام لا يقرأ ولا يكتب لتكون الحجّة أبهر والدلالة أقوى (٢) .

وأما التعلّق بأحوال الشعراء وأنهم قد ذموا في كتاب الله تعالى فقد رأى عبد القاهر أنه مذهب الجهلة من الناس الذين لا معرفة لهم بكتاب الله تعالى، لأن الاستثناء واضح في قوله تعالى : ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا﴾ (٣) .

وبعد أن اطمأن عبد القاهر إلى أن خصوم الشعر قد أفحموا عاد فأكد أن استقراء كلام العرب وتتبع أشعارهم والنظر فيها سبيلٌ موصلٌ إلى معرفة وجوه بلاغة القرآن الكريم وإدراك جهات إعجازه .

ب - الاتساع في الاستشهاد :

طفق عبد القاهر يورد الشاهد من الشعر إثر الشاهد كاشفاً محللاً

(١) الدلائل / ١١ - ٢٨ .

(٢) الدلائل / ٢٤ - ٢٧ .

(٣) سورة الشعراء / ٢٢٧ .

راسماً للبلاغة أصولها، رافعاً لها قوانينها، ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، فكان جملة ما أورده من شواهد الشعر اثنين وسبعين وأربعمئة تنفاوت فيما بينها عدد أبيات، فمنها ما لا يتجاوز البيت بل الشطر أحياناً ومنها ما بلغ أربعة أبيات. وقد توزعت هذه الشواهد على ما يقرب من مئة وستين شاعراً من عصور مختلفة بدءاً من العصر الجاهلي وانتهاءً بعصر عبد القاهر. وهكذا فإن عبد القاهر تنكّب مذهب النحاة في قصرهم أنفسهم على الاحتجاج بشعر الجاهليين والإسلاميين، مع أن منهجه البلاغي قائم على أحكام النحو أصلاً، وهذه قضية تستدعي التأمل. فهل كان عبد القاهر يذهب إلى أن وظيفة النحو تنحصر في ضبط صورة اللفظ؟ وأن شواهد النحو لا بد أن تقتصر على الشعر الذي لا يشك في سلامة صورته اللغوية؟ وأن مثل هذا غير مطلوب في شواهد البلاغة لأن وظيفة البلاغة تتجاوز حدود ضبط اللغة إلى تحسين اللغة وتجميلها؟

كيف نسوّغ توسّع عبد القاهر في الاستشهاد الشعري في حين يدور كتابه كلّه حول قضية النظم؟ «وليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها»^(١).

ويزول الإشكال حين نعي كما وعى عبد القاهر أن تأسيس قواعد النحو باستقراء اللغة شيء، والاعتماد على النحو في تلمس المعاني وتبيين منظومة الدلالات شيء آخر. فلو كان مسعى عبد القاهر في كتابه إلى استخراج قواعد النحو واستنباط أحكامه لوجب عليه أن يتوقف عند الفصيح من الكلام لا يعدوه إلى غيره البتة، ولكن القصد غير القصد والمسعى غير

(١) دلائل الإعجاز / ٨١ .

المسعى، فأحكام النحو في يد عبد القاهر لاتعدو أن تكون أداةً صنعت على أعين النحاة من قبل باستقراء كلام العرب؛ فلا غرو أن يتخذها سلماً يرقى فيه إلى حيث يكون مقتدراً على اقتطاف ثمرات التركيب اللغوي أيّاً كان صاحبه ومن أيّ عصرٍ كان .

وعلى كثرة مايلقانا في كتاب الدلائل من شعر الفصحاء فإنّ عبد القاهر فسح المجال واسعاً للشعر العباسي حتى كان للمتنبّي قصب السبق بين الشعراء جميعاً في كثرة الاستشهاد (٥٤ موضعاً) وتلاه البحتري (٤٧ موضعاً) ثم أبو تمام (٤٤ موضعاً)، وهذا يؤكّد عناية عبد القاهر بشعر المشاهير من الشعراء العباسيين خاصّةً. ولو رحنا نتكلّف لذلك تفسيراً لقلنا على سبيل الظنّ: إنّ عبد القاهر وجد في شعر هؤلاء الفحول تفنّناً في بناء الكلام وحوكه، وبراعةً في صوغ المعاني وتشخيصها، وتلويناً في الأساليب، وتنويعاً في طرائق العرض، فكثرت استشهاده بشعرهم لسهولة الحصول عندهم على مايبتغيه. وقد يوجد مثل ذلك في شعر آخرين ولكن بعد بحثٍ وتنقيب، وأمّا في شعر هؤلاء فمادة الاستشهاد وفرة متيسّرة لا تحتاج إلى طول كدّ وتعّب. وكلّما كان الشاعر أوفر عناية بتأليف كلامه وتجويده ومراعاة المناسبة بينه وبين المعاني المقصودة والأغراض المرسومة كان شعره أنسب لما يطلبه عبد القاهر. وبهذا امتاز عنده المتنبّي والبحتري وأبو تمام فكان شعرهم أقرب إلى ما يحتاج إليه في كتابه، وبهذا امتاز عنده الفرزدق أيضاً من غيره من الشعراء الأمويين فأكثر من الاستشهاد بشعره (١٢ موضعاً) .

إنّ الشاعر الذي يضع كلامه مواضعه وينزله منازل هو الذي تنفق بضاعته عند عبد القاهر، وهذا لايعني بالضرورة أن كلّ من قلّ الاستشهاد بشعره في كتاب الدلائل هو أقلّ عنايةً بنظم الكلام وتأليفه، فهناك موقع شعر كلّ شاعرٍ من نفس عبد القاهر، وهناك محفوظه الشعريّ وهناك سهولة

تناول شعر الشاعر وصعوبته. ولاشك أن عبد القاهر كان أكثر استشهاداً بالشعر الذي تستحليه ذائقته، أو الذي كان يحفظه، أو الذي كان في متناول يده. وأما ما سوى ذلك فكان حظّه من الاستشهاد به أقلّ وإن كان حسن التأليف بديع التركيب .

ج - منهج عبد القاهر في توظيف الشاهد :

يسوق عبد القاهر شواهدة لتحقيق أحد هذين الغرضين :

- إيضاح الفكرة النظرية وتثبيتها وتأيدها .

- حمل الفكرة والنهوض بها .

ويختلف منهجه في الاستشهاد باختلاف الغرض الذي رسمه والغاية التي توخاها، ولا بدّ من تفصيل القول في كلّ غرض .

١ - إيضاح الفكرة النظرية وتثبيتها وتأيدها :

وهنا يقدم عبد القاهر تقريراً نظرياً للفكرة، ثم يتبع ذلك بشاهد أو شواهد من الشعر يحلّلها ويدقق النظر فيها، حتى إذا ما اطمأن إلى حسن الإيضاح أتبع ذلك بشواهد أخرى للفكرة التي قدّمها ولكن من غير تحليل أو تفسير .

فإذا أخذنا فصل الاستعارة مثلاً وجدنا عبد القاهر يتحدث عن الاستعارة، ثم يذكر أن ثمة استعارات نادرة لا توجد إلا في كلام الفحول، ثم يؤيد كلامه بعدد من الشواهد الشعرية ويبين الاستعارة فيها وما الذي جعلها نادرة في كلّ شاهد. وهكذا تراه يسوق قول القائل :

وسالت بأعناق المطي الأباطح^(١)

(١) عجز بيت من أبيات مشهورة مختلف في نسبتها إلى عدد من الشعراء .

ثم يبين وجه الغرابة والندرة في هذه الاستعارة، فيقول :
«وذلك أنه لم يُغْرَبْ لأنَّ جعل المطيِّ في سرعة سيرها وسهولته كالماء
يجري في الأبطح فإنَّ هذا شبه معروف ظاهر، ولكنَّ الدقة واللفظ في
خصوصية أفادها بأن جعل (سال) فعلاً للأبطح، ثم عدَّاه بالباء، ثم بأن
أدخل الأعناق في البين فقال (بأعناق المطيِّ) ولم يقل بالمطيِّ»^(١).

ويورد قول مسلمة بن عبد الملك :

وإذا احتبى قَرَبوسُه بعنانه علكَ الشَّكِيمَ إلى انصراف الزائر
ثم يقول : «فالغرابة ههنا في الشبه نفسه وفي أن استدرك أن هيئة
العنان في موقعه من قربوس السرج كالهئية في موقع الثوب من ركة
المحتبي»^(٢).

غير أن عبد القاهر بعد ذلك يحيل القارئ على شواهد كثيرة من هذا
القبيل تاركاً له فرصة التأمل والتحليل. وتلك طريقة لعبد القاهر في كتابه،
وهي أن يورد نوعين من الشواهد : شواهد أساسية يتناولها بالشرح والتحليل،
وشواهد رديفة يترك أمرها للقارئ يتمرن بها ويعالجها بنفسه. وكأنه يريد أن
يجعل من القارئ مصاحباً له في كتابه يقتفي أثره ويفري فريته ويصول على
الشواهد بأسلحته نفسها. ولو أخذت هذه الشواهد التي لم تحلل في كتاب
الدلائل ثم عولجت لكان ثمة كتاب آخر يلحق به وينسب إليه. ومن هذه
الشواهد المساندة التي تُركت للقارئ في باب الاستعارات النادرة :

قول الشاعر :

(١) دلائل الإعجاز / ٧٥ .

(٢) الموضع نفسه .

أمسي وأصبح لألقاكَ واحزنا لقد تأنقَ في مكروهِي القدرُ^(١)
وقول سوار بن المضرب :

بعرض تنوفةٍ للريح فيها نسيمٌ لا يرُوعُ التربَ وان^(٢)
وقول ابن المعتز :

يناجيني الإخلاف من تحت مطله فتختصمُ الآمالُ واليأسُ في صدري^(٣)
وقول الآخر :

يودون لو خاطوا عليك جلودهم ولا تدفعُ الموتَ النفوسُ الشحائحُ^(٤)

ويكاد هذا المنهج في الاستشهاد يصدق على كل المواضع التي رمى فيها عبد القاهر إلى إيضاح فكرته وتثبيتها وتأيدها؛ فحين أراد إثبات مكانة النظم في حسن الكلام وأنه يعول فيه على معاني النحو جاء بأبيات إبراهيم ابن العباس :

فلو إذ نبا دهرٌ وأنكرَ صاحبٌ وسلطَ أعداءُ وغابَ نصيرُ
تكونُ عن الأهواز داري بنجوةٍ ولكنْ مقاديرُ جرتْ وأمورُ
وإني لأرجو بعد هذا محمداً لأفضل ما يرجي أخٌ ووزيرُ^(٥)

ثم طفق يشرح أسرار النظم في الأبيات، فقال :

«فإنك ترى ماترى من الرونق والطلاوة ومن الحسن والحلاوة، ثم تتفقد السبب في ذلك فتجده إنما كان من أجل تقديمه الظرف الذي هو (إذ نبا)

(١) الدلائل / ٧٦ . والاستعارة النادرة في قوله: لقد تأنق في مكروهِي القدر .

(٢) الموضوع السابق . والاستعارة النادرة في قوله: لا يرُوعُ الترب .

(٣) الدلائل / ٧٧ . والاستعارة في صدر البيت وعجزه .

(٤) الموضوع السابق . والاستعارة في صدر البيت .

(٥) الدلائل / ٨٦ .

على عامله الذي هو (تكون)، وأن لم يقل: فلو تكون عن الأهواز داري
بنجوة إذ نبا دهر. ثم أن قال (تكون) ولم يقل (كان) ثم أن نكر (الدهر) ولم
يقل (فلو إذ نبا الدهر) ثم أن ساق هذا التنكير في جميع ما أتى به من بعد، ثم
أن قال (وأنكر صاحب) ولم يقل (وأنكرتُ صاحباً). لا ترى في البيتين
الأولين شيئاً غير الذي عدده لك تجعله حسناً في النظم. وكله من معاني
النحو كما ترى^(١).

ومضى بعد ذلك يسوق الشاهد إثر الشاهد مكتفياً بإشارات خاطفة
والمحاحات مقتضبة، كأنه يدعو القارئ إلى إكمال الشوط وإتمام المهمة.
وإليك بعض شواهد وتعليقاته في هذا الموضع :

قول الشاعر :

تمننا ليلقانا بقوم تخال بياض لأهم السرابا
فقد لاقيتنا فرأيت حرباً عواناً تمنعُ الشيخَ الشرابا

التعليق: «انظر إلى موضع الفاء في قوله: فقد لاقيتنا فرأيت حرباً^(٢)» .

قول ابن الدمينه :

أبيني أفي يمني يديك جعلتني فأفرح أم صيرتني في شمالكِ
أبيتُ كأني بين شقين من عصاً حذار الردي أو خيفةً من زيالكِ
تعاللتِ كي أشجى ومابكِ علةً تريدين قتلي قد ظفرتِ بذلكِ

(١) الدلائل / ٨٦ .

(٢) الدلائل / ٨٩ . ويلوح لي بعد النظر في هذا الموضع أن الفاء أفادت شيئاً من معنى
السيبية حتى صار تمنني المخاطب سبياً لهلاكه بملاقاتهم، ثم إن دخول الفاء على (قد) أفادت أن
الملاقة حديثة العهد، وأن دليل بأسهم وقوتهم ما يزال حياً لم تبله الأيام ولم تعفه السنون .

التعليق: «انظر إلى الفصل والاستئناف في قوله: تريدن قتلي قد ظفرت بذلك»^(١).

قول أبي دواد:

ولقد أغتدي يدافع ركني أحوذني ذو مئعةٍ إضريحُ
سَلْهَبٌ شَرَجِبٌ كَأَنَّ رَمَاحاً حملته وفي السراةِ دُمُوجُ

التعليق «انظر إلى التنكير في قوله: كأن رماحاً»^(٢).

هذا هو منهج عبد القاهر في شواهد الشعرية التي يتوخى منها إثبات الفكرة وإيضاحها وتقويتها، منهج يقوم على إيراد شواهد أساسية للتحليل تعقبها شواهد رديفة للتمرين^(٣)، غير أن هذا المنهج يختل قليلاً عندما يكون للفكرة خصوصية من العمق والخفاء، فإن شواهد عبد القاهر تكون كلها مجتنبَةً حينئذٍ للتحليل والتفسير والتمحيص، ولا يكون ثمة شواهد أخرى رديفة. مثال ذلك صنيعه عندما عمد إلى إثبات أن بعض الأبيات المشهورة المروية قد يشوبها خطأ لا يظهر للمتأمل إلا بعد أمد طويل، فقد عرض فكرته بقوله: «وإنك لتنظر في البيت دهرًا طويلاً، وتفسره، ولا ترى أن فيه شيئاً لم تعلمه، ثم يبدو لك فيه أمرٌ خفيٌّ لم تكن قد علمته»^(٤).

(١) الدلائل / ٩٠ . من بلاغة الفصل في هذا الموضوع أن يشير التساؤل والاستفهام، فكأنها بعد أن سمعت قوله (تريدن قتلي) سألته: وهل ظفرتُ بمرادي؟ فأجابها: قد ظفرتِ بذلك. ولا يخفى حسن (قد) قبل الفعل في هذا الموضوع لما فيها من تأكيد ظفرها بهلاكه .

(٢) الدلائل / ٩١ . الأحوذني: الحفيف السريع العدو. الإضريح: الجواد الكثير العرق. السلهب: الطويل. السراة: الظهر. الشرجب: الطويل القوائم. وفائدة تنكير الرماح منصبةً على تعظيمها، فإن الرماح لاتعظم في العين حتى تكون طويلة، وكذلك قوائم هذا الجواد .

(٣) انظر أمثلة أخرى في الصفحات: ٩٥، ١٤٨ - ١٥٠، ١٨٤، ٣٠٦ - ٣١٣ .

(٤) الدلائل / ٥٥١ .

ثمَّ جاء بعد ذلك بعدد من الشواهد، وفصل القول فيها جميعاً. ذكر بيت المتنبي:

عجباً له حَفِظَ العنانَ بأنمُلٍ ما حَفِظُها الأشياءَ من عاداتها
ثم قال: «مضى الدهر الطويل ونحن نقرؤه فلا ننكر منه شيئاً، ولا يقع لنا أن فيه خطأً، ثمَّ بانَ بأخرةٍ أنه قد أخطأ. وذلك أنه كان ينبغي أن يقول: ما حفظ الأشياء من عاداتها، فيضيف المصدر إلى المفعول فلا يذكر الفاعل. ذاك لأنَّ المعنى على أنه ينفي الحفظ عن أنامله جملةً، وأنه يزعم أنه لا يكون فيها أصلاً. وإضافته الحفظ إلى ضميرها في قوله: ما حفظها الأشياء يقتضي أن يكون قد أثبت لها حفظاً»^(١).

وذكر بيتاً آخر للمتنبي، وهو قوله:

ولا تشكُّ إلى خلق فتشمته شكوى الجريح إلى الغربان والرحم
ثم أخذ يبيِّن الخطأ الخفي الذي لحقه فقال: «وذلك أنك إذا قلت: لا تضجر ضجر زيدٍ، كنتَ قد جعلتَ زيداً يضجر ضرباً من الضجر مثل أن تجعله يفرط فيه أو يسرع إليه. هذا هو موجب العرف. ثم إن لم تعتبر خصوص وصفٍ فلا أقلُّ من أن تجعل الضجر على الجملة من عاداته، وأن تجعله قد كان منه. وإذا كان كذلك اقتضى قوله: شكوى الجريح إلى الغربان والرحم، أن يكون ههنا جريح قد عُرف من حاله أنه يكون له شكوى إلى الغربان والرحم، وذلك محال. وإنما العبارة الصحيحة في هذا أن يقال: لا تشكُّ إلى خلقٍ فإنك إن فعلتَ كان مثلاً ذلك مثلاً أن تصور في وهمك أن بعيراً دبراً كشفَ عن جرحه ثم شكاه إلى الغربان والرحم»^(٢).

(١) الموضوع السابق .

(٢) الدلائل / ٥٥٢ .

وراح يذكر شواهد أخرى وقع فيها خطأ خفيّ، ثم يبيّن ذلك الخطأ ويشرحه من غير أن يأتي بشواهد رديفة .

إنّ المنهج العام للاستشهاد الشعري في كتاب دلائل الإعجاز يقوم على تحليل هذه الشواهد أو تحليل قسم منها مما يجعل منها براهين ساطعة على صحة أفكاره وصدق ذائقته. ولكنّ الناظر في الكتاب يجد فيه شواهد رازها عبد القاهر بميزان الحسّ المجرد من غير أن يكون لسلطان التفسير العقليّ سطوةً، عليها. مثال ذلك ما فعله حين أراد أن يبرهن على أنّ الألفاظ تثبت لها الفضيلة وخلافها بملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها أو ما أشبه ذلك، فقد راح يقارن بين الألفاظ المتماثلة في بيتين مختلفين، ثم يحكم عليها بالحسن أو الفجاجة من غير أن يكشف عن السبب في الحالين. جاء بقول الصمّة القشيريّ:

تَلَفْتُ نَحْوَ الْحَيِّ حَتَّى وَجَدْتُني وَجِعْتُ من الإصغاء لِيَتَأْ وأخذعا

وبقول البحريّ:

وإنّي وإنّ بَلَّغْتَنِي شرف الغنى وأعتقت من رِقِّ المطامع أخذعي
وقال: فإنّ لها [أي لفظة الأخذع] في هذين المكانين مالا يخفى من الحسن^(١).

ثمّ جاء بيت أبي تمام:

يادهر قومٌ من أخذعيك فقد أضججت هذا الأنام من خرقك
وضرّح بأنّ لها [للفظة الأخذع] هنا من الثقل على النفس ومن التنغيص والتكدير. أضعاف مالها هناك من الروح والخفة والإيناس والبهجة^(٢).

(١) الدلائل/ ٤٧. والأخذع: عرق في العنق، والليت: صفحة العنق.

(٢) الموضوع السابق.

وهكذا لم يتحرّر عبد القاهر علّة الحسن حيث حسنت هذه اللفظة وعلّة القبح حيث قبحت. ويعنّ لي أنّ هذه اللفظة لغرابتها محتاجةٌ إلى مايمهد السبيل لذكرها، وهي تحسن حيث يتقدمها ما يوطئ لها، حتى إذا انتهى القول إليها كان قد انتهى إلى غاية دلفت النفس إليها بدليل. فالتلّف في مطلع بيت الصمة وثيق الصلة بالليت والأخدع إذ لا يكون منفصلاً عنهما؛ فلما ذكر التلّف أولاً كان ذلك توطئةً لذكر الأخدع فيما بعد. والإعتاق في بيت البحتري وثيق الصلة بالأخدع أيضاً، لما بين الأخدع والرقبة من ملابسة، فالأخدع جزء منها، ومن المألوف أن يُعبر بالجزء عن الكلّ، وهكذا كان في ذكر الإعتاق أولاً مايمهد لذكر الأخدع بعد ذلك.

وأما بيت أبي تمام فقد خلا من أيّ توطئة لذكر الأخدع، ولفظة (قوم) لاتصل بلفظة (الأخدع) إلاّ اتصالاً واهياً، إذ يكون التقويم للأخدع كما يكون لقناة الرمح وكما يكون لغيرهما أيضاً. ومن هنا استثقلت هذه اللفظة لأنّ النفس فوجئت بها على غير ترقب ولا توقّع.

واستشهد عبد القاهر على الفكرة نفسها ملاحظاً لفظة (شيء) في قول عمر بن أبي ربيعة:

ومن مالىّ عينيّه من شيء غيره إذا راح نحوَ الجمره البيض كالدّمى^(١)
وفي قول أبي حية النميري:

إذا ماتقاضي المرء يومٌ وليلةٌ تقاضاه شيءٌ لا يملُّ التقاضيا^(٢)
وفي قول المتنبي:

(١) الموضع نفسه .

(٢) الدلائل / ٤٨ .

لو الفلكُ الدوّارُ أبغضتَ سَعِيَهُ لعوّقه شيءٌ عن الدوران^(١)
فوجد أن لهذه اللفظة من الحسن والقبول في البيتين الأولين ما ليس لها
في البيت الثالث، غير أنه أطلق هذا الحكم معتمداً على حسّ محض، ولم
يشفع ذلك بتفسير للأسباب والعلل .

وأكاد أزعم أن تفسير ما لم يفسره عبد القاهر يكمن في أن لفظه
(شيء) لفظه حسية في الأصل يتعرفها الإنسان تعرفاً مباشراً بوساطة
الحواس، فإذا وطئ لها بلفظٍ وجب أن يكون ذلك اللفظ حسياً من جنسها
لكي تتحقق الملاءمة في أحسن صورة، ولو خولف في ذلك لاضمحلت
الملاءمة بين لفظه (شيء) وما قبلها، فبنا بها الموضوع. وإنك لترى الملاءمة في
بيت عمر حاصلة بين الإبصار - وهو أمر حسّي محض - ولفظة (شيء)، ثم
تراها كذلك في بيت أبي حية موجودة بين النهار والليل - وهما محسوسان
أيضاً - ولفظة (شيء). فمن أجل ذلك حسنت هذه اللفظة في هذين
الموضعين. وأمّا في بيت المتنبي فلم يكن ثمة مناسبة بين البغض - وهو أمر
معنوي نفسي محض - ولفظة (شيء) المحسوسة، فوقع التنافر بينهما إذ كانا
جنسين مختلفين، فتأمل .

وتكرّر منه إغفال تفسير الشواهد في موضع آخر عندما أراد أن يثبت
أن اللفظة تستعار في عدة مواضع فيكون لها ملاحظة في موضع دون الآخر،
فجاء بينت أبي تمام:

لا يطمع المرء أن يجتاب لُجَّتَهُ بالقول ما لم يكن جسراً له العمل^(٢)

وبيته الآخر :

(١) الدلائل / ٤٨ .

(٢) الدلائل / ٧٨ - ٧٩ .

بَصُرْتُ بِالرَّاحَةِ الْكَبْرَى فَلَمْ تَرَهَا تُنَالُ إِلَّا عَلَى جَسْرٍ مِنَ التَّعَبِ^(١)
وَبَيْتِ رِبِيعَةَ الرَّقِيِّ :

قُولِي نَعَمْ، وَنَعَمْ إِنْ قَلْتِ وَاجِبَةً قَالَتْ: عَسَى، وَعَسَى جَسْرٌ إِلَى نَعَمْ^(١)
وَرَأَى أَنْ لَفْظَةَ (جَسْر) لَمْ تَحْسُنْ فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ فِي حِينَ عَظُمَ
حَسْنُهَا فِي الْبَيْتَيْنِ الْآخَرَيْنِ، وَلَمْ يَعْمَدَ إِلَى تَفْسِيرِ سَبَبِ حَسْنِهَا فِي مَوْضِعِ
دُونِ مَوْضِعِ .

ولو رحنا نروم لذلك تفسيراً لأدانا النظر إلى أن استعارة لفظة (الجسر)
في بيت أبي تمام لم تحسن لأن ذكر اجتناب اللجة من قبل قد كشف حجب
الاستعارة وذهب ببريقها. فإن أدنى فهم يذهب إلى أن اجتناب اللجة محتاج
إلى جسر، وأن ذكر الجسر بعد ذلك لا مزية له ولا فضل، فمن هنا ضعفت
الاستعارة، واضمحلت رونقها، وشحبت حسنها .

وأما استعارة تلك اللفظة بعينها في الشاهدين الآخرين: (جسر من
التعب) و (عسى جسر إلى نعم) فحسنها باقٍ ورونقها مقيم، لأن الكلام
المتقدم لم يكشف من سترها شيئاً فبقيت مكنونة إلى أن فوجئت النفس بها
في موضعها، فكان لها في النفس إدهاش وإبهار .

وهذا التفسير مؤسس على قول عبد القاهر في الشطر الأخير من
كتابه: «واعلم أن من شأن الاستعارة أنك كلما زدت إرادتك التشبيه إخفاءً
ازدادت الاستعارة حسناً^(٢)» .

وبعد، هل يُعدّ إغفال التحليل والتفسير في المواضع التي بينها

(١) الدلائل / ٧٨ - ٧٩ .

(٢) الدلائل / ٤٥٠ .

اضطراباً في المنهج وإخلاقاً بالطريقة؟ أيكون قد عمد إلى هذا الإخلال عمداً، أم فرط منه ذلك سهواً؟ .

أما أن يكون قد سها عن شيء صرف كلِّ همِّه إليه فأمرٌ بعيد، والأولى أن يكون أغفل ما أغفله عن إرادة وتعمد مبتغياً من وراء ذلك غرضاً صالحاً. وينعقد ظني على أن عبد القاهر كان يشفق على قارئه في مطلع كتابه أن يجشمه الغوص على أسرار التركيب وخفايا النظم حتى لا يرهقه من أمره عسراً وهو بعد في أول الطريق لم يُصقل بالمعرفة ولم يتمرس بالدربة. فهذه الشواهد التي أغفل تفسيرها تقع في أول الكتاب، وليس بينها وبين خطبة الكتاب أمد بعيد. ولم يكن من الحكمة قطّ أن يغوص عبد القاهر على الأسرار والدقائق في مطلع كتابه من غير أن يزود قارئه بجملته من المعارف الأساسية التي تعينه على فهم ما يقال له، ولهذا تراه يعتذر عما أغفله بقوله :
«واعلم أن ههنا أسراراً ودقائق لا يمكن بيانها إلا بعد أن نُقدّم جملةً من القول في النظم وتفسيره والمراد منه وأيُّ شيء هو وما محصوله ومحصول الفضيلة فيه^(١)» .

٢ - حمل الفكرة والنهوض بها :

وهنا لا يقرّر عبد القاهر الفكرة التي يريدّها ولا يصوغها صياغة محدّدة، بل يترك للشاهد الشعريّ أن يرسمها في ذهن القارئ. ومن أمثلة ذلك ما تراه في حديثه عن اتحاد أجزاء الكلام وارتباط بعضه ببعض، قال :
«فإنه يجيء على وجوه شتى وأنحاء مختلفة. فمن ذلك أن تزواج بين معنيين في الشرط والجزاء معاً كقول البحريّ :

إذا مانهى الناهي فلجّ بي الهوى أصاغت إلى الواشي فلجّ بها الهجرُ

(١) الدلائل / ٨٠ .

وقوله :

إذا احتربت يوماً ففاضت دماؤها تذكرت القربي ففاضت دموعها

فهذا نوع . ونوع آخر قول سليمان بن داود القضاعي :

فبيننا المرء في علياء أهوى ومنحطٌ أُتِيحَ له اعتلاءُ
وبيننا نعمةٌ إذ حالَ بؤسٌ وبؤسٌ إذ تَعَقَّبَهُ ثراءُ

ونوعٌ ثالثٌ وهو ما كان كقول كثير :

وإني وتهيامي بعزةٍ بعدما تخلّيتُ ممّا بيننا وتخلّيتِ
لكالمرتجي ظلَّ الغمامة كلِّما تبوّأَ منها للمقيلِ اضمحلّتِ
وكقول البحتري :

لعمرك إنّنا والزمانَ كما جنتُ على الأضعف الموهون عادية الأقرى^(١).

فمن الواضح أنّ عبد القاهر أراد أن يذكر وجوه الترابط بين أجزاء الكلام. فسمّى من ذلك وجهاً أوّلاً أو نوعاً أوّلاً هو الترابط الشرطيّ واستشهد له بشاهدين من شعر البحتري، ثم انتقل إلى ذكر النوع الثاني من أنواع الترابط، فلم يسمّه بل ترك الشاهد يفصح عنه ويدلّ عليه وهو قول سليمان بن داود القضاعي : فبيننا المرء في علياء

فمثل هذا الشاهد لم يسخر لتأييد الفكرة ودعمها بل للإفصاح عنها وتعيينها وتحديدها، وكأنّ الفكرة التي تستتر وراء هذا الشاهد هي فكرة الترابط الظرفي بين أجزاء الكلام، فالظرف (بيننا) هنا مشترك بين جزأين أو بين جملتين وهو الرابط بينهما فلو زال من الكلام لافترقت أجزاءه وفسد معناه .

(١) الدلائل/ ٩٣ - ٩٤ .

وكذلك فعل في النوع الثالث من أنواع الترابط، فإنه جمجم فيه وأحال
الفكرة على قول كثير :

وإني وتهيامي بعزة ...

وقول البحري : لعمرك إنا والزمان ...

وهو ترابط إسنادي، جزآه المسند والمسند إليه، وإن كان له خصوصية
واضحة، وهي العطف على المسند إليه قبل مجيء المسند مع تأسيس البناء
الإسنادي على علاقة التشبيه .

ومن أمثلة هذه الطريقة في الاستشهاد أيضاً قوله حيث كان يتحدث عن
الوجه البلاغية للام الجنس في الخبر :

«واعلم أنك تجد الألف واللام في الخبر على معنى الجنس ثم ترى له في
ذلك وجوهاً أحدها: أن تقصر جنس المعنى على الخبر عنه لقصدك المبالغة...
والوجه الثاني أن تقصر جنس المعنى الذي تفيده بالخبر على الخبر عنه لاعلى معنى
المبالغة وترك الاعتداد بوجوده في غير الخبر عنه بل على دعوى أنه لا يوجد إلا
منه.... والوجه الثالث ألا تقصد قصر المعنى في جنسه على المذكور لا كما كان
في (زيد هو الشجاع) تريد ألا تعتد بشجاعة غيره، ولا كما ترى في قوله :

هو الواهب المئة المصطفاة^(١)

ولكن على وجه ثالث، وهو الذي عليه قول الخنساء :
إذا قُبِحَ البكاءُ على قتيلٍ رأيتُ بكاءك الحسنَ الجميلاً
لم ترد أن ماعدا البكاء عليه فليس بحسن ولا جميل، ولم تقيد الحسن
بشيء فيتصور أن يقصر على البكاء كما قصر الأعشى هبة المئة على

(١) البيت للأعشى، وتامه:

هو الواهب المئة المصطفاه

وقد استشهد به عبد القاهر على الوجه الثاني من أوجه لام الجنس في الخبر .

الممدوح، ولكنها أرادت أن تقرّه في جنس ما حسنه الحسن الظاهر الذي لا ينكره أحدٌ ولا يشكّ فيه شكٌ^(١) .

فالوجه الثالث من الأوجه التي تفيدها لام الجنس في الخبر لم يصغه عبد القاهر صياغة محددة، كما فعل في الوجهين السابقين بل حام حول الشاهد لإيضاح فكرته وإبرازها، وهي دخول لام الجنس على الخبر لإظهار الخبر عنه واشتهاره بما نسب إليه. ومن الواضح أن الشاهد الذي توسّل به عبد القاهر للوصول إلى الفكرة لم يكن مساوفاً لشواهده السابقة التي ذكرها في معرض حديثه عن فوائد لام الجنس في الخبر، لأنّ اللام في هذا الشاهد لم تدخل على الخبر، بل دخلت على المفعول الثاني للفعل (رأيت)، ولكنّ عبد القاهر نظرّ به للخبر لما بينهما من آصرة ونسب إذ يشبه المفعول الثاني أن يكون خبراً للمفعول الأول . ولهذا جاء بشاهدين آخرين على الفكرة نفسها، وهما^(٢) :

قول حسان :

وإنّ سنام المجد من آل هاشم بنو بنت مخزوم، ووالدك العبدُ

وقول الآخر :

أسودٌ إذا ما أبدت الحربُ نابها وفي سائر الدهر الغيوثُ المواطرُ

د - مواقع الشواهد الشعرية من نفس عبد القاهر :

تفاوتت الشواهد الشعرية في مواقعها من نفس عبد القاهر تفاوتاً واضحاً، فثمة شواهد لم يكتف استحسنانه إياها، وشواهد صرّح بضعفها وفسادها، وشواهد أخرى - وهي الأكثر - ساقها في معرض التمثيل

(١) الدلائل/ ١٧٩ - ١٨١ .

(٢) الدلائل/ ١٨١ - ١٨٢ .

لأفكاره من غير أن يطرزها بعبارات خاصة . وأعتقد أن الحاجة لاتدعو إلى التوقف أمام الشواهد التي أوردتها بطريقة التمثيل المحض، لأن المسلك فيها واحد، ولأن موقعها من نفس عبد القاهر لا يستبان بشكل دقيق وإن كان جلُّها يدخل في إطار الشواهد المستحسنة. ولهذا سأقصر القول على الشواهد التي صرّح باستحسانها والشواهد الأخرى التي صرّح بازدرائها معتمداً في ذلك كلّ على عبارة عبد القاهر ولفظه .

١ - الشواهد التي صرّح باستحسانها :

هي شواهد كثيرة، وقف منها موقف الاستحسان، وأثنى عليها بصور مختلفة. والحق أن عبارات استحسانه تختلف وتتفاوت في تصوير الحدّ الذي بلغه استحسانه إزاء كلّ شاهد ولهذا يقتضي الأمر أن تُثبت عباراته كما وردت، ثم يترك للقارئ تقدير مدى الاستحسان في كلّ عبارة . هذا ولا بدّ أن نعلم أن استحسانه مقيدٌ بالسياق الذي ورد فيه الشاهد، فهو ليس استحساناً مطلقاً على أية حال، إنما هو استحسان نسبيّ مرتبط بالفكرة التي يعالجها عبد القاهر وبالباب الذي يلج فيه .

- من البين : أي من البين في الدلالة على المسألة التي يريدّها. وتذكر هذه العبارة عادةً في إثر شواهد سابقة عالجها عبد القاهر، ولكنه أحسّ أن فكرته ماتزال تحتاج إلى مزيد من التوضيح . ومن شواهد البينات :

قول عروة بن أذينة (١):

سليمي أزمعت بيّنا فأيّن تقولها أيّنا؟
فهو بين في الدلالة على أن تقديم الفاعل على فعله كان للتحقيق

(١) الدلائل / ١٣٠ .

والتوكيد للتحصر والتخصيص . وقول الأعشى^(١) :

لعمري لقد لاحت عيونٌ كثيرةٌ إلى ضوء نارٍ في يفاعٍ تحرقُ
تُشبُّ لمقرورينٍ يصطليانها وباتَ على النار الندى والمخلقُ

فهو بين في الدلالة على أن ثمة فرقاً كبيراً بين التعبير إذا كان بالفعل وبينه إذا كان بالاسم^(٢) .

- من الحسن البين : وهي عبارة وردت في موضع واحد من كتاب عبد القاهر، وكأن المراد منها أن الشاهد واضح في الدلالة على المسألة، وهو أحسن مما سبقه في الاستدلال. ومثاله قول المتنبي^(٣) :

وما عفتِ الرياحُ له محلاً عفاه من حدا بهم وساقا
أورده عبد القاهر شاهداً على الفصل الذي يأتي بعدما يقتضي سؤالاً
فيكون الكلام المستأنف جواباً لذلك السؤال .

- من جيد الأمثلة : عبارة وردت في موضع واحد من كتاب عبد القاهر؛ وطأ بها لقول الشاعر^(٤) :

قالت سمية قد غويتَ بأن رأيتُ حقاً تناوبَ مالنا ووفودا
غيٌّ لعمركِ لأزال أعوده مادام مالٌ عندنا موجودا
وجعله شاهداً على حذف المبتدأ .

- من اللطيف : لهج عبد القاهر بهذه العبارة كثيراً، ويلتزم بعدها غالباً أن يعقب على الشاهد بالتحليل والتوضيح . فمن اللطيف في الاستدلال على أن

(١) الدلائل/ ١٧٦ .

(٢) انظر أمثلة أخرى للبين من الشواهد في الصفحتين : ١٩٣، ٢٢٦ .

(٣) الدلائل/ ٢٣٨ .

(٤) الدلائل/ ١٥٢ .

الاستفهام الإنكاري يخرج إلى غرض التمثيل والتشبيه قول ابن أبي عيينة^(١):

فدع الوعيد فما وعيدك ضائري أطين أجنحة الذباب يضير؟!
عقب عليه بالقول: «جعله كأنه قد ظن أن طين أجنحة الذباب بمثابة
ما يضير حتى ظن أن وعيده يضير».

ومن اللطيف في المجاز الحكمي قول حاجز بن عوف^(٢):

أبي عَبَرَ الفوارسَ يومَ داجٍ وعمي مالكٌ وَضَعَ السهاما
فلو صاحبَتنا لرضيتِ عَنَّا إذا لم تَغْبُقِ المئةُ الغلاما
أردف عبد القاهر قائلاً: «يريد إذا كان العام عام جذبٍ وجفت
ضروع الإبل، وانقطع الدرُّ حتى إن حُلبَ منها مئة لم يحصل من لبنها
ما يكون غبوق غلام واحد. فالفعل الذي هو (غبق) مستعمل في نفسه على
حقيقته غير مُخرَج عن معناه وأصله إلى معنى شيء آخر، فيكون قد دخله
مجازٌ في نفسه، وإنما المجاز في أن أُسند إلى الإبل وجُعِلَ فعلاً لها. وإسناد
الفعل إلى الشيء حكمٌ في الفعل، وليس هو نفس معنى الفعل، فاعرفه^(٣)».

- من اللطيف النادر: وهي عبارة منبئة بمزيد من الاستحسان، ويكون
الشاهد بعدها متلوّاً في الغالب بالتفسير. مثال هذا النوع من الشواهد قول
البحثري^(٤):

لو شئتَ لم تُفسِدِ سماحةَ حاتمٍ كرمًا ولم تهدم مآثرَ خالدٍ

(١) الدلائل / ١٢١ .

(٢) الدلائل / ٢٩٧ .

(٣) انظر أمثلة أخرى للطف من الشواهد في الصفحات / ١٥٢، ١٧٤، ١٨٥، ٢٢٧،

٢٣٥، ٢٣٧، ٣٥٧ .

(٤) الدلائل / ١٦٣ .

فهو لطيفٌ ونادرٌ في الاستدلال على إضمار المفعول به على شريطة التفسير. قال عبد القاهر بعد أن أورد الشاهد: «الأصل لامحالة: لو شئت ألا تفسد سماحة حاتم لم تفسدها ثم حذف ذلك من الأول استغناءً بدلالته في الثاني عليه، ثم هو على ماتراه وتعلمه من الحسن والغرابة» .

ومن اللطيف النادر في باب دخول (إنّ) على ضمير الشأن قول بعض الحجازيين^(١):

إذا طمع يوماً عراني قريته كتائب يأسٍ كرها وطرادها
أكدُ ثمادي والمياه كثيرةٌ أعالج منها حفرها واكتدادها
وأرضى بها من بحرٍ آخر إنه هو الرّيُّ أن ترضى النفوسُ ثمادها

علّق على هذا الموضع بقوله: «المقصود قوله: إنه هو الرّي». وذلك أن الهاء في (إنه) يحتمل أمرين: أحدهما أن تكون ضمير الأمر، ويكون قوله (هو) ضمير (أن ترضى)، وقد أضمر قبل الذكر على شريطة التفسير. الأصل: إن الأمر أن ترضى النفوسُ ثمادها الرّي، ثم أضمر قبل الذكر كما أضمرت الأبصار في (فإنها لاتعمى الأبصار^(٢)) على مذهب أبي الحسن^(٣)، ثم أتى بالمضمر مصرحاً به في آخر الكلام، فعلم بذلك أنه الضمير السابق له وأنه المراد به. والثاني أن تكون الهاء في (إنه) ضمير (أن ترضى) قبل الذكر ويكون (هو) فصلاً، ويكون أصل الكلام: إن (أن ترضى النفوسُ ثمادها) هو الرّي، ثم أضمر على شريطة التفسير^(٤).

— من اللطيف جداً : عبارة يصف بها عبد القاهر بعض شواهده ليدلّ على إعجابه بصنيع الشاعر . ولا يعمد عادةً إلى تفسير هذه الشواهد ولا إلى

(١) الدلائل / ٣١٨ .

(٢) سورة الحج / ٤٦ .

(٣) هو أبو الحسن الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة العالم اللغوي المشهور .

(٤) انظر أمثلة أخرى لللطيف النادر من الشواهد في الصفحات / ١٦٨ ، ٣١٣ ، ٤٦٢ .

تحليلها. ومن هذه الشواهد اللطيفة جداً قول سوار بن المضرب^(١):
 بعرض تنوفةٍ للريح فيها نسيماً لا يروع التربّ وإن
 استشهد به عبد القاهر على الاستعارات النادرة .

ومنها قول الشاعر^(٢):
 يمشون قد كسروا الجفون إلى الوغى متبسمين وفيهم استبشارُ
 استشهد به على الفعل الماضي الذي يجيء حالاً بغير الواو^(٣).

— من النادر : عبارة يتوسّل بها عبد القاهر للتعبير عن إحسان الشاعر،
 ويكون الشاهد بعدها متبوعاً بالتحليل والتفسير . ومن الشواهد النادرة قول
 المتنبي^(٤) :

غصبَ الدهرَ والملوكَ عليها فبناها في وجنة الدهر خالاً
 وهو نادرٌ في باب الاستعارة، وقد فسّر عبد القاهر هذه النادرة فقال:
 «قد ترى في أول الأمر أن حسنه أجمع في أن جعل للدهر وجنةً وجعل البنية
 خالاً في الوجنة وليس الأمر على ذلك، فإن موضع الأعجوبة في أن أخرج
 الكلام مخرجه الذي ترى، وأن أتى بالخال منصوباً على الخال من قوله
 (فبناها)» .

ومن هذا القبيل أيضاً قول الآخر^(٥):
 قال لي: كيف أنت؟ قلت: عليلٌ سهرٌ دائمٌ وحزنٌ طويلٌ
 علّق عبد القاهر الشاهد بقوله: «لما كان في العادة إذا قيل للرجل: كيف أنت؟
 فقال (عليل) أن يسأل ثانياً، فيقال: ما بك وما علّتك؟ قدر كأنه قد قيل له ذلك فأتى

(١) ٧٦ .

(٢) الدلائل / ٢١٠ .

(٣) انظر مثلاً آخر في الصفحة ٢٠٩ .

(٤) الدلائل / ١٠٣ .

(٥) الدلائل / ٢٣٨ .

بقوله (سهرٌ دائمٌ) جواباً عن هذا السؤال المفهوم من فحوى الحال، فاعرفه».

- من العجيب : يستخدم عبد القاهر هذه العبارة للإعراب عن إعجابه بصنيع الشاعر مثال ذلك قوله في سياق حديثه عن أثر النظم في تحسين الاستعارة^(١): «فمن عجيب ذلك قول بعض الأعراب :

الليلُ داجٌ كنفاً جلبابهِ والبينُ محجورٌ على غرابهِ
ليس كلُّ ماترى من الملاحظة لأنَّ جعلَ الليلَ جلباباً، وحجَرَ على الغراب، ولكنْ
في أن وضع الكلام الذي ترى، فجعل (الليل) مبتدأ، وجعل (داج) خبراً له وفعلاً لما
بعده وهو الكنفان، وأضاف (الجلباب) إلى ضمير (الليل)، ولأن جعل كذلك (البين)
مبتدأ، وأجرى (محجوراً) خبراً عنه وأن أخرج اللفظ على مفعول».

ومن هذا الصنف أيضاً قوله^(٢): «ومن العجب في هذا المعنى قول أبي النجم العجلي :

قد أصبحتُ أمُّ الخيارِ تدَّعي عليّ ذنباً كُله لم أصنع

قد حملة الجميع على أنه أدخل نفسه من رفع (كل) في شيء إنما يجوز عند الضرورة من غير أن كانت به ضرورة. قالوا: لأنه ليس في نصب (كل) ما يكسر له وزناً أو يمنعه من معنى أراده. وإذا تأملت وجدته لم يرتكبه ولم يحمل نفسه عليه إلا الحاجة له إلى ذلك، وإلا لأنه رأى النصب يمنعه ما يريد. وذلك أنه أراد أنها تدَّعي عليه ذنباً لم يصنع منه شيئاً البتة لاقليلاً ولا كثيراً ولا بعضاً ولا كلاً. والنصب يمنع من هذا المعنى، ويقتضي أن يكون قد أتى من الذنب الذي ادَّعته بعضه^(٣).

- مما تسكن النفس إليه : وهي عبارة نادرة استخدمها عبد القاهر مرة واحدة في الكتاب عند حديثه عن تعريف الخبر بلام الجنس لتصيير الموهوم حقيقةً

(١) الدلائل / ١٠٢ .

(٢) الدلائل / ٢٧٨ .

(٣) انظر أيضاً / ١٨٤ .

في الخبر عنه، قال^(١):

«وإن أردت أن تسمع في هذا المعنى ماتسكن النفس إليه سكون الصادي
إلى برد الماء فاسمع قوله :
أنا الرجل المدعو عاشق فقره إذا لم تكارمني صروف زماني

٢ - الشواهد التي صرح بازدرائها :

وهي شواهد قليلة صرح عبد القاهر بأن فيها فساداً أو ضعفاً .

مثال الشواهد التي لم تخل من فساد^(٢) قول الفرزدق :

وما مثله في الناس إلا مملكاً أبو أمه حي أبوه يقاربه
وقول المتنبي :

ولذا اسمُ أغطيةِ العيونِ جفونُها من أنّها عملُ السيوفِ عواملُ

وقوله :

الطيبُ أنتَ إذا أصابك طيبُه والماءُ أنتَ إذا اغتسلتَ الغاسلُ

وقوله أيضاً :

وفأؤ كما كالربع أشجاه طاسمه بأن تسعدا والدمع أشفاه ساجمه

وقول أبي تمام :

ثانيه في كبد السماء ولم يكن لاثنين ثانٍ إذ هما في الغار

وقوله أيضاً :

يدي لمن شاء رهن لم يذق جرعا من راحتك درى ما الصابُ والعسلُ

وقد علّل عبد القاهر هذا الفساد والخلل بفساد النظم، كتقديم ما لا يصح تقديمه وتأخير ما لا يسوغ تأخيره. وحذف ما ليس له أن يحذفه وإضمار ما لا يصح له أن يضمه .

(١) الدلائل / ١٨٤ .

(٢) انظر هذه الشواهد جميعاً في الصفحتين / ٨٣ - ٨٤ .

ومثال الشواهد التي لم تخل من ضعف^(١) قول أبي تمام :

سيفُ الإمام الذي سمّته هيبته لما تخرّم أهل الأرض مُخترما
قرتُ بقران عين الدين وانتشرت بالأشترين عيون الشركِ فاصطُلما

وقوله :

ذهبتُ بمذهبه السماحة والتوت فيه الظنون أمْذهبُ أمْ مذهبُ

وقد علّل عبد القاهر ضعفها بتكلف التجنيس، ورأى أن التجنيس يكون متكلفاً عندما يخلو من الفائدة، ويكون حروفاً مكررة فحسب .

تلك هي إطلالة على الشواهد الشعرية في كتاب دلائل الإعجاز، شواهد غزيرة تمتد على مساحة الشعر العربي حتى عصر عبد القاهر، تخيرها صاحب الكتاب تخيراً من الدواوين والمجاميع الشعرية والكتب الأدبية، لم يكن فيها عالة على غيره ممن خاضوا في ميادين اللغة والبلاغة؛ فإليه يرجع الفضل في استحضار هذه الشواهد وتنخلها من محفوظه ومقروئه. وإن وفرة هذه الشواهد لتدل دلالة قاطعة على أن البحث البلاغي بل البحث اللغوي عامة ينبغي له أن يخرج من رحم النصوص وأن يغذى بلبانها؛ لا أن يؤسس على قضايا المنطق والفلسفة أو على نظريات لغوية ونقدية غريبة عن روح هذه اللغة وإرثها وتاريخها. لقد كان على البلاغيين بعد عبد القاهر أن يتمسكوا بمنهجه في استقراء الشواهد واستنطاق النصوص، ولكن هذا لم يحصل، فقد اكتفى أولئك البلاغيون بتقعيد أفكاره والاتكاء على بعض شواهد. وهكذا راحت شذرات من شواهد عبد القاهر تتكرر في كتب البلاغة العربية بدءاً من القرن السادس الهجري وحتى يوم الناس هذا، ولكن بغير الطريقة التي اختطها وبغير المنهج الذي رسمه، فغاب التحليل، واضمحلت التفسير، واستفحل التبويب، واستغلظ التصنيف، وصار الدارسون يصرفون همهم إلى أن يحفظوا لكل قاعدة شاهداً أو مثلاً، فإذا طولبوا بتحليل الشاهد أو تفسير المثال تبين في وجوههم الضجر، وإن عرضت عليهم النصوص طال بهم العجز. فهل إلى إحياء منهج عبد القاهر من سبيل؟؟ .

(١) انظر هذه الشواهد في الصفحة/ ٥٢٣ .